

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-10

تخصيص 61 موقعا لتنشيط تجمعات الحملة الانتخابية بالجلفة

المرشحة لضبط ممثلهم من المراقبين عبر مختلف المراكز الانتخابية حثهم على ضرورة الاحترام "الصارم" للبروتوكول المتعلق بالوقاية من جائحة كورونا وكذا القانون الخاص بالحملة الانتخابية وتعليق قوائم إشهار المرشحين. ويخوض غمار هذه الاستحقاقات زهاء 3962 مترشح ينتمون لـ 148 قائمة ترشح (حررة) وأخرى حزبية) ويتنافسون على مقاعد المجالس الشعبية البلدية الـ 36، فيما تتنافس 14 قائمة من أجل الطقرب 47 مقعدا في المجلس الشعبي الولائي، حسب السيد طعيبة .

وتحصي ولاية الجلفة هيئة ناخبة بتعداد 613005 ناخبا، بزيادة قدرها حوالي 02 بالمائة، مقارنة بالهيئة الناخبة للتشريعات الماضية، وسيؤدي هؤلاء واجبه الانتخابي عبر 1333 مكتب اقتراع موزعين على 273 مركز انتخابي، حسب معطيات ذات الهيئة.

■ سفيان . ع

خصص بولاية الجلفة 61 فضاء لتنشيط التجمعات الشعبية الخاصة بالحملة الانتخابية تحسبا لمعطيات 27 نوفمبر الجاري، حسبما علم لدى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

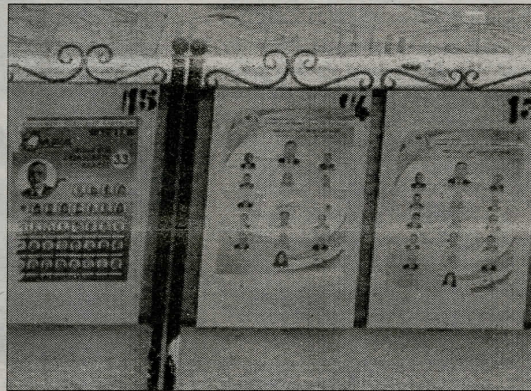
وأوضح المندوب الولائي، أحمد طعيبة لووكالة الأنباء الجزائرية، بأن "المواقع المخصصة لتنشيط الحملة الانتخابية تتمثل في قاعات المحاضرات والأنشطة الخاصة بالمؤسسات الثقافية الشبانية بالإضافة إلى قاعة الديوان البلدي للثقافة والسياحة بعاصمة الولاية". كما حددت المندوبية 670 مكانا لوضع ملصقات الإشهار الانتخابي للترشيح للمرشحين وضمان حظوظهم المتساوية لاستمالة الناخبين وتعزيز الجهود للحفاظ على الفضاء العمومي والابتعاد عن فوضى الملصقات العشوائية، وفقا لذات المسؤول. ويهدف إنجاح هذا الموعد الانتخابي، تم مؤخرا تنظيم اجتماع تسيقي مع ممثلي القوائم

طمعا في عهدة أخرى وبسبب تهميشهم من أحزابهم الأصلية

منتخبون "ينقلبون" على أحزابهم للترشح للانتخابات بالعاصمة

عاد العديد من المنتخبين بالمجالس البلدية المنقضية عهداتهم على مستوى العاصمة، للترشح من جديد تحت مظلة أحزاب أخرى، بعدما طلقوا أو انفصلوا عن أحزابهم الأصلية التي انضموا إليها طيلة سنوات، ليذهبوا بأنفسهم إلى دخول معترك الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في 27 من الشهر الجاري مرة أخرى، طمعا منهم في اعتلاء كرسي البلدية لعهد جديد، بذريعة إتمام أفكارهم التي لم تكتمل التجسيد بعد ومنهم من فضل العودة طمعا في المسؤولية بعدما اعتادوا على "الكرسي" وشغفهم الدائم لكلمة "الرئيس" حسب كثير من الآراء.

المرشحين الجدد الذين دخلوا معترك الانتخابات المحلية لأول مرة في حياتهم السياسية. يذكر أن القوائم الانتخابية الخاصة بالمرشحين للانتخابات المحلية المقبلة والمعنية بالتعليق فوق اللوحات الإشهارية الخاصة بالعملية، بدت "شبه فارغة" في أسبوعها الأول من الحملة الانتخابية التي انطلقت الخميس الماضي على مستوى العديد من الأماكن والمواقع على مستوى العاصمة حيث كشفت جولة "الشروق" إلى بعض الساحات المخصصة للعملية كالقبة وبئر مراد رايس، تواجدهم محتشم لبعض القوائم فيما بدت اللوحات الأخرى فارغة، تنتظر من يملؤها، وقد علل البعض هذا الوضع، بـ"تأخر" اعتماد بعض القوائم الانتخابية عن موعدها.



تشكيل القائمة. وتشير القراءات إلى أن "حزب" المستقبل أصبح من ضمن أكثر الأحزاب التي يلجأ إليه المتسلقون، حيث عرف نزوحا كبيرا من طرف المنتخبين السابقين وحتى

استقرار الجهاز الإداري أو حتى في حالة تغير الأمانة العامة للحزب، وأضافت التصريحات أن الهيكلة الطبيعية للعديد من الأحزاب لم تتم لسبب أو آخر، فضلا عن استمرار قضية الولاءات التي تفصل عادة في

راضية مرياح

فالتجوال السياسي الذي بدأ جليا هذه المرة، بدليل "تسلق" منتخبين و"أميار" من أحزابهم الأصلية إلى أحزاب أخرى بعدما انقضت عهداتهم الماضية، وذلك طمعا منهم للعودة مرة أخرى إلى المشهد السياسي عن طريق ركوب قاطرة المعترك الانتخابي الخاص بالمجالس المحلية وخير دليل على ذلك رؤساء مجالس سابقون بغرب العاصمة وشرقها لبلديات معلومة كزرالدة وباب الزوار وغيرها.. وأرجع المتابعون للشأن المحلي في تصريحات متطابقة لـ"الشروق"، هذا التجوال السياسي ما بين المنتخبين من حزب لآخر، إلى تقلص الفرص والأماكن داخل أحزابهم الأصلية، مؤكدين أن الكثير من المناضلين ورؤساء البلديات يعمشون هذا الإشكال بسبب عدم

المرشحون يركزون على العمل الجوّاري لاستقطاب الناخبين

خطاب متزن وحملة انتخابية هادئة في أسبوعها الأول

الاجتماعي بشأن ممارسات قام بها
مرشحون لنيل أصوات الناخبين،
كتنظيم الولائم ومنح امتيازات
وهدايا رمزية، قائلا إن المندوبيات
التنفيذية تتعامل بما ينص عليه قانون
الانتخابات، ولا تأخذ بعين الاعتبار
ما ينشر على هذه الصفحات من
معلومات وأخبار.

وتشهد الحملة الانتخابية
للاستحقاقات القادمة إقبالا مكثفا
على العمل الجوّاري والخرجات
الميدانية من طرف المرشحين، إذ تتلقى
المندوبيات التنفيذية للسلطة الوطنية
للاختبارات يوميا عشرات من
الإخطارات لتنظيم حملات جوارية
من قبل المرشحين، الذين فضلوا هذه
المرّة التقليل من التجمعات بالقاعات
المغلقة، والتوجه المباشر للناخبين
لمخاطبتهم بلغة الإقناع وبالبرامج التي
يحملونها بعد أن أثبت هذا الأسلوب
نجاحه.

وطغت الحملة الجوّارية على التجمعات
الشعبية خلال هذه الانتخابات مقارنة
بالتشريعات السابقة، بالنظر إلى
طبيعة الانتخابات المحلية التي
ترتبط مباشرة بالانشغالات اليومية
للمواطنين، من تنمية وتهيئة عمرانية
ونظافة المحيط، فضلا عن تشييد
المرافق التي تضمن لهم حياة كريمة.

ويجتهد المرشحون لإيصال البرامج
التي يحملونها للمرشحين، بالنزول
إلى الفضاءات العامة للتقرب من
المواطنين والإصغاء لانشغالاتهم
وتقديم الحلول لمعالجة المشاكل التي
تعاني منها كل بلدية، وأضحى العمل
الجوّاري الصفة الطاغية على الحملات
الانتخابية لمختلف الاستحقاقات.

ورأى في هذا السياق عضو المندوبية
التنفيذية لتقرب عبد الوهاب بن جلول
بأن الحملة الانتخابية الجوّارية تفرض
على المرشحين التوجه إلى الناخبين
لمخاطبتهم والإصغاء لهم، عكس
التجمعات الشعبية بالقاعات المغلقة،
التي تلزم المتعاطفين أو المناضلين
بالتوجه إلى المرشحين للتعرف بهم
والسماع لما يقترحونه من حلول
للمشاكل المحلية.

وتواصل الأحزاب السياسية تنشيط
الحملة الانتخابية التي انطلقت بصفة
محتشمة على العموم، وهي السمة
التي تطبع عادة العملية في بداياتها،
وسقط توقعات بأن تزداد كثافة
وحماسة خلال الأيام القادمة، وفق
المصدر.

نظيفة بلعاج

قيم عضو السلطة الوطنية
للاختبارات عبد الوهاب بن جلول
أسس الخطاب الانتخابي المعتمد
من قبل المرشحين للاستحقاقات
القادمة بالمتزن والهادئ، بفضل
تركيز المشاركين على شرح البرنامج
الانتخابي، مسجلا أيضا طغيان العمل
الجوّاري على التجمعات بالقاعات
المغلقة، حرصا من المرشحين على
التقرب أكثر من الناخبين.

أفاد عضو التنفيذية الولائية للسلطة
الوطنية المستقلة للاختبارات
لتقرب عبد الوهاب بن جلول عدم
تلقي شكوي من قبل المرشحين
للاختبارات المحلية التي ستجري يوم
27 نوفمبر الجاري، حول عدم احترام
قانون الانتخابات من قبل مرشحين،
أو الانحراف عن الخطاب الانتخابي
الموضوعي والهادف.

ونفى المصدر في رده على سؤال
«للمصدر» تلقي المندوبية التنفيذية
أي إخطار يتعلق بهذا الجانب، مما
يؤكد حسبه التزام المرشحين خلال
الأسبوع الأول للحملة الانتخابية
بالقانون المنظم للعملية، ويعكس
طبيعة الأجواء الهادئة والعادية
التي تميز الحملة الانتخابية عبر كافة
الولايات، التي تشهد تنظيم تجمعات
وخرجات جوارية وتسايقا من
المرشحين على نيل أصوات الكتلة
الناخبة وتلخص بعض الشكاوي
التي رفعها مرشحون على مستوى
المندوبيات التنفيذية، في عدم احترام
الفضاءات المخصصة لوضع
المصقات الإشهارية الخاصة بقوائم
الترشيحات، بسبب تعمد البعض
وضعها في الأماكن غير المخصصة
لها، مما أثار انزعاج الأحزاب السياسية
التي طالتها هذه التجاوزات، مما دفعها
إلى دعوة المندوبيات التنفيذية للتدخل
لإعادة الأمور إلى نصابها، ووضع
حد لهذه الممارسات المخلة بقواعد
المنافسة الشريفة.

وفسر التدخل غياب المصقات
على مستوى الكثير من اللوحات
الإشهارية التي تم توزيعها على
النقاط المحورية للبلديات، بخشية
الأحزاب السياسية من أن يتم تزييقها
أو اتلافها من قبل أيادي التخريب،
لذلك تم تأجيل وضعها إلى غاية
احتماد الحملة الانتخابية، تجنبا
لمصاريف إضافية قد تثقل كاهل
المرشحين.

وعقب التحدث على المنشورات
التداولية على منصات التواصل

المرشحون يبحثون في اليوم السادس للحملة عن وسائل إقناع جديدة اعتماد على الواجهة الرقمية وفتور في النشاط الجوّاري

فاطمة عاصم



أنهت أمس الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر المقبل يومها السادس، حيث تحاول مختلف القوائم المترشحة، سواء المنضوية تحت لواء أحزاب رسمية أو ضمن قوائم حرة، وعلى الأخص رؤساء الأحزاب تنشيط تجمعات شعبية على مستوى عدة ولايات من الوطن لاجلب أكبر عدد من المصوتين، ولدعم قوائمهم ومرشحهم على المستوى المحلي، في الوقت الذي يعمل فيه المرشحون أنفسهم على التقرب من المواطنين وفق برنامج انتخابي محدد، وهذا بهدف إقناعهم للتوجه نحو صناديق الاقتراع، والتصويت لصالحهم، خاصة وأن الجميع متخوف من العزوف الذي قد يبديه المواطن الذي لا يزال يتخطى ضمن مشاكله اليومية، ما بين غلاء مادة البطاطا وندرة الزيت وانخفاض القدرة الشرائية لدى السواد الأعظم منهم.

وكان الخطاب العام لرؤساء الأحزاب في أيامه الأولى متمركزا حول الأوضاع السياسية المحيطة بالبلاد، خاصة الاعتداء الإجرامي على مواطنين عزل والحرب العدائية التي يشنها المخزن المغربي والمستعمر الفرنسي وكذا الكيان الصهيوني ضد بلادنا، فيما توجه البعض الآخر بالخطاب الاجتماعي لملامسة مشاعر العامة وجذبهم من أجل التصويت بقوة من أجل التغيير العام، على كل المستويات بطريقة عقلانية وسلسة تبدأ من القاعدة وهي المجالس الشعبية البلدية والولائية، على اعتبارها أولى اللبئات التي يرتكز عليها جهاز الحكم. وفي هذا الصدد كان الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني «أبو الفضل بعجي» قد نظم أمس تجمعا شعبيا بالمركب الرياضي أول نوفمبر 1954 بولاية باتنة، فيما إلتقى الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي الطيب زيتوني بقاعدته النضالية في تجمع مماثل نشطه بدار الثقافة «ولد عبد الرحمان كاكبي» مستغنام في الصبيحة، ویدار الثقافة

«كاتب ياسين» بولاية سيدي بلعباس بعد الزوال. وهو نفس ما قام به رئيس حزب جبهة المستقبل «عبد العزيز بلعيد»، الذي نشط هو الآخر تجمعا شعبيا على مستوى دار الثقافة «مالك حداد» بقسنطينة، فيما نشط نائب رئيس حركة البناء السيد «أحمد دان» تجمعا شعبيا بدار الثقافة «الأمير عبد القادر» بعين الدفلى، وكذا رئيس حزب صوت الشعب «لمين عصماني» الذي نشط هو الآخر تجمعا على مستوى الجزائر العاصمة، الأول بالخراسية والثاني بسيدي موسى. ومع كل هذا تبقى الأجواء العامة للحملة الانتخابية قبيل يوم من إنقضاء أسبوعها الأول باهتة، ولا تعكس أهمية هذا الموعد الانتخابي الذي من المفروض أن يكون أكثر حماسا من هذا، خاصة وأن المجالس المحلية سواء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي، تتطلب عملا جواريا لتحسيس المواطن بأهميتها المباشرة له، مما يحتم عليه اختيارها بكل عقلانية، حتى يضع الرجل المناسب في المكان المناسب، خلافا للمجلس الشعبي الوطني الذي هو مؤسسة تشريعية. ومع هذا فإن الفتور واضح، فماعدات فتح بعض المداومات الحزبية هنا وهناك، لا شيء يشير إلى أننا أمام موعد انتخابي، سواء من ناحية التجمعات الشعبية أو الملصقات الإشهارية التي هي شبه غائبة من الحيز

المخصص لها، وهذا على الأرجح لتفضيل المترشحين الحملات الرقمية بالاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت وسيلة دعائية مهمة بالنسبة لهم. الجدير بالذكر أن الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر إنطلقت الخميس المنصرم الرابع (4) نوفمبر الحالي بتجمعات محتشمة لبعض رؤساء الأحزاب، وولائم هنا وهناك على أن تدوم ثلاثة (3) أسابيع كاملة، وهذا إمتثالا للمادة 73 من قانون الانتخابات التي تنص على فتح الحملة الانتخابية قبل 23 يوما من يوم الاقتراع، وتنتهي قبل ثلاثة (3) أيام من تاريخ إجرائه، وهي فترة كافية يكون قد قدم المترشحون فيها أنفسهم للمواطنين بالشكل اللائق، حتى يتسنى لهم إختيار الأحسن من بينهم، ليمثله أحسن تمثيل ضمن المجالس المنتخبة سواء بالبلديات أو الولاية، خاصة وأن القانون المذكور أعلاه قد ألغى الاقتراع على القائمة المغلقة التي كانت تعتمد على متصدها وعدد من المنتخبين الذي يأتون بعده، الأمر الذي حرم الكثير من الكفاءات من الوصول إلى المجالس النيابية، وأقر طريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة والتصويت تفضيلي لمن يرغب المواطن في إختياره ليمثله في المجلس الشعبي الولائي أو البلدي.

خطاب انتخابي أمام رهان التجديد

فاطمة شمتل

الذي بحوزة المرشحين لدى الأحزاب أو الأحرار مستمدة مما ينشره الإعلام، فكيف يريد أولئك المرشحون الوصول إلى استقطاب الناخب الذي لا يزورونه إلا بداية من استدعاء الهيئة الناخبة و بالتالي على أي أساس يتم بناء الخطاب الانتخابي وتضمينه مضمونا مقنعا وما هي منهجية تقديمه من أجل أن يستهدف صوت الناخب بشكل لا غبار عليه؟ وفي هذه الحالة لا يمكن محاربة الواقع المعاش في البلاد وإن جاء الأمر على النهاب أسعار المواد الغذائية وتدني القدرة الشرائية للمواطن واستفحال ظواهر اجتماعية كثيرة عبر ربوع البلاد فذلك أمور يحفظها الجميع وليس ثمة بد من أن يذكر بها المرشحون الناخبين.

وإن كانت محدودة الخطاب الانتخابي لدى مرشحينا ظاهرة للعيان ويحاول البعض الوصول إلى الناخبين من خلال إعلاء الصوت والصدح بالشعارات وأحيانا يرفقون تجمعاتهم وتجوّلهم في المناطق شبه الحضرية بفرق موسيقية، فإن الظرف الصحي الملم بالبلاد زاد الطين بلة وأفرغ قاعات التجمعات واللقاءات الجماهيرية من روادها، وذلك أمر وضع المرشحين أمام رهان صعب، فغالبا ما كان التجمع الانتخابي - خلال الاستحقاقات الماضية التي غاب عنها الوفاء - يتوجه إلى التجمعات الانتخابية من باب الفضول أما اليوم فالظرف صعب ولا أحد يغامر بصحته وبالتالي التحدي كبير ومميز والمرشحون أمام ضرورة البحث عن البديل وقد يجدونه في منصات التواصل الاجتماعي، ولكن هل السواد الأعظم من الناخبين يتوفر على هذه الوسيلة ويجيد استعمالها وثمة نسبة كبرى جدا منهم لا يميزون بين الأرقام التي يحوزها المرشحون فلا يعرفون اختيارها وبالتالي وضعها في صندوق الاقتراع ولنا أمثلة صارخة في العجائز والشيوخ والأميين.

ف ش

لا يزال الطابع الغالب على الخطاب الانتخابي متمثلا في غياب المبادئ التوجيهية لتطوير قواعد السلوك السياسي من خلال المعرفة بقواعد وضوابط ذات الخطاب وهي كلها آليات غابت إلى حد اليوم عن المرشحين الذين سمعناهم يتحدثون في التجمعات التي نظموها أو من خلال اللقاءات المباشرة التي عقدها مع المواطنين في الشارع.

ومن خلال التكرار المتكرر في جملة الوعود والتعهدات التي يقطعها المرشحون على أنفسهم، سواء أمام القواعد الشعبية عموما أو قواعدهم النضالية تبين أن الأحزاب والقوائم الحرة ممن عاودوا السياق في هذه الانتخابات لم يستفيدوا من تجربتهم في الانتخابات البرلمانية السابقة من أجل تصحيح الأخطاء والوقوف عند مكامن قوتهم وضعفهم، فالحزب ليس بالضرورة أن يكون قويا ماديا ولديه خطاب منمق من أجل الظفر بالأصوات بل ثمة من يشتغلون على استراتيجيات معينة يفردون لها دراسة معمقة ويخصصون لها أساتذة وخبراء من أجل تصفيل خطابهم وتواجدهم على الساحة في مثل هذه المواعيد الحاسمة.

كما لا يمكن بأي حال من الأحوال وتحت أي ظرف أن يقنعنا حزب ولو مضى على تواجده في الميدان عشرات طويلة أو قوائم حرة بأنهم يتوفرون على دراسات ميدانية أو استطلاعات تشرح أوضاع ولاية من ولايات الوطن أو فئة اجتماعية من فئاته أو حتى فئة مهنية، وبالتالي كل المرشحين تعيب لديهم المعطيات الاجتماعية والاقتصادية لسكان البلاد وقد نغامر إذا تحدثنا عن المعطيات والميزات السياسية التي تميز المجتمع الانتخابي في البلاد، وإنما كل

تجربة أخرى للاقتراع النسبي على القوائم المفتوحة

تعد انتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، المقررة لـ 27 نوفمبر المقبل، ثاني تجربة انتخابية تجري وفق نمط الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة بعد التشريعات السابقة، وهو خيار يرمي في الأساس إلى احترام إرادة الناخب، ووضع حد لممارسات سابقة عرفت بـ «شراء رؤوس القوائم».

بالانتقال من القائمة المغلقة إلى نمط الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، بتصويت تفضيلي دون مزج، كزس المشرع الجزائري تغييرا جذريا مس أهم مراحل العملية الانتخابية، الغاية منه حماية صوت الناخب وقطع الطريق أمام استعمال المال الفاسد، وهما المطالبان اللذان لطالما نادتا بهما الأحزاب السياسية على مدار كافة الاستحقاقات التشريعية والمحلية التي سبق تنظيمها.

وينص قانون النظام الانتخابي على أن أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ينتخبون بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، وتصويت تفضيلي دون مزج، فيما يشير في المادة 170 إلى أن الناخب يختار قائمة واحدة، ويصوت لصالح مترشح أو أكثر من القائمة نفسها في حدود المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

أما المادة 171، فتوضح أن المقاعد المطلوب شغلها توزع بين القوائم «بالتناسب» حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى، غير أنه «لا تأخذ في الحسبان القوائم التي لم تحصل على نسبة 5 بالمائة على الأقل من الأصوات المعبر عنها». كما يبرز نمط الاقتراع الجديد بوضوح أيضا في المادة 174، التي تشير إلى أن توزيع المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة على مرشحيها يكون «حسب عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم».

ويجدر التذكير بأن «الفوز بالمقعد الأخير المحصل عليه من قبل القائمة عند تساوي الأصوات بين مترشحي القائمة، يعود للمترشح الأصغر سنا»، غير أنه وعند تساوي الأصوات بين مترشح ومترشحة، تفوز هذه الأخيرة بالمقعد

الأخير المحصل عليه من قبل القائمة».

مزايا أتضحت للعيان وسلبيات يتعين استدراكها تدريجيا

كان تغيير نمط الاقتراع قد وصف، حين عرض مسودة قانون الانتخابات في صيغته المعدلة على الطبقة السياسية، بـ «أحد أهم الإصلاحات» التي جاء بها هذا النص، انطلاقا من كون الهدف الأساسي من ورائه هو جعل صوت الناخب في منأى عن كل محاولات الاستيلاء المباشرة وغير المباشرة، والتي كانت قد عرفت سابقا بشراء الأصوات أو بالأحرى المقاعد، الأمر الذي تولد عنه غياب نخب حقيقية، سواء على مستوى البرلمان أو المجالس المحلية، مثلما أدبت على تأكيدها التكتيكات السياسية الوطنية على اختلاف تياراتها.

وحول هذا التحول الذي كرس منذ تشريعات 12 جوان الفارط، قال المحلل السياسي رضوان بوهيدل في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، بأن الانتخابات المحلية المقبلة «ستكون بلا شك أفضل من التشريعات»، حيث اكتسب الناخب والمنفذ الاقتراع، سيمكّن كليهما من «استدراك التناقض».

ومن بين أهم المزايا التي تحسب لصالح هذا النمط، يضيف السيد بوهيدل، هل الحظوظ في يد كافة المترشحين، بغض النظر عن ترتيبهم ضمن القائمة، حيث يبقى الفيصل هو التوفر على جملة من العوامل الجالبة للأصوات، كالتزاهة والمصداقية في أوساط الناخبين، على سبيل المثال لا الحصر.

ومما يؤكّد ذلك، حسب المتحدث، فوز مترشحين بالعهد النيابية عقب تشريعات 12 جوان، من غير متصدري القوائم الانتخابية. غير أن ذلك لا يعني، من وجهة نظر السيد بوهيدل، غياب السلبيات عن هذا النمط، الذي قد يعاب عليه، مثلما قال، «تشجيعه للأناجية بين المترشحين»، و«ظهور انشقاقات وسط الأحزاب السياسية، نتيجة بروز تحالفات داخل القائمة نفسها، مما قد ينجم عنه إقصاء مترشحين آخرين

ضمنها».

ومن بين ما قد يؤخذ أيضا على نمط الاقتراع الجديد، يضيف بوهيدل، بروز نوع من التجوال السياسي الذي تخلقه رغبة رؤساء الأحزاب السياسية في جلب مترشحين أحرار أو من تشكيلات سياسية أخرى، لتوفرهم على قاعدة شعبية، ما يجعلهم ضمانا لجلب أكبر عدد من الأصوات.

وتكون نتيجة هذا الخيار «تراجع الانتماءات السياسية الحقيقية لصالح الانتماءات للمصالح المتغيرة»، على حد قوله.

ويبدو، أكد المحلل والأستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، محمد سي بشير، بأن التغيير الذي طرأ على مرحلة الاقتراع يمكن الناخب من ممارسة حقه في الاختيار دون أن تساوره الشكوك بأن صوته هو مجرد شكليات بما أن الأمر محسوم سلفا لصالح رؤوس القوائم.

كما ذكر أيضا بأن كل التعديلات المدرجة في هذا الإطار ضمن قانون الانتخاب تصب في خانة واحدة: «منع المال الفاسد من التغلغل في العملية الانتخابية التي كانت تجري، في الكثير من الأحيان، لصالح أصحاب الأموال، الباحثين عن السلطة من خلال تبوء مناصب تمثيلية».

وفي تحليل أبعد من ذلك، لفت سي بشير إلى تطبيق هذا النمط من الاقتراع خلال الانتخابات المحلية، «سيكون له تداعياته الإيجابية على الانتخابات القادمة لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة، بحكم أن انتخاب ثلثي أعضائه يتم عن طريق الاقتراع العام، غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، كضمان للتبثيل الشعبي بالعرفة العليا للبرلمان».

ويخصوص «التجوال السياسي» الذي ذكر سابقا، يرى ذات المحلل بأن الحل يكمن في مشاركة الأحزاب السياسية بشكل أوسع في هذا النوع من الانتخابات، ما يسمح لمناضليها الترشح ضمنها بدل البحث عن إطار انتخابي آخر، غير أنه خلص إلى التأكيد على أن «الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية هو هدف تدريجي، يتطلب تحقيقه سنوات عدّة».

المندوبية الولائية للسلطة الوطنية بغيران :

تخصيص 511 موقع لإشهار قوائم المترشحين

وفق ذات المتحدث، وتسجل مندوبية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بغيران مشاركة 174 قائمة مترشحة للانتخابات المجالس الشعبية البلدية، تتوزع على 145 قائمة حزبية و29 قائمة حرة، وفق ما أبرزه لـ «وآج» المنذوب الولائي لذات السلطة الطيب بوخرصة. وبخصوص انتخابات المجلس الشعبي الولائي، تم تسجيل مشاركة 13 قائمة مترشحة من ضمنها 10 قوائم لأحزاب وثلاث قوائم حرة، استنادا لذات المصدر. وأسفرت المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي جرت في الفترة من 5 إلى 25 سبتمبر الماضي عن إحصاء 446590 ناخب وناخبة بولاية بغيران من بينهم 16.297 مسجل جديد، حيث يتوزعون على 1231 مكتب للاقتراع عبر 364 مركز انتخاب.

خصّصت المنذوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بغيران 511 موقع لإشهار قوائم المترشحين لحسبيات 27 نوفمبر، حسبما علم لدى ذات المنذوبية.

أوضح المكلف بالإعلام بالمنذوبية بغيران، العربي قورينات، لـ «وآج»، أنه تم ترتيب قوائم المرشحين عبر فضاءات الإشهار الموزعة عبر البلديات الـ 38 للولاية، بناءً على رقم تعريفي تم تحديده وفق عملية قرعة أشرفت على تنظيمها المنذوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بحضور ممثلي القوائم المترشحة الحزبية والحرة.

كما تم تسخير أزيد من 60 فضاء عبر مجموع بلديات الولاية لاحتضان تجمعات الحملة الانتخابية على غرار دور الشباب والمراكز الثقافية والقاعات الرياضية،

حملات جوارية وعبر شبكات التواصل الاجتماعي بتيزي وزو

حرب التحرير الوطنية المجيدة، من أجل الترحم على أرواح الشهداء خلال خرجاتهم الجوارية، واستذكار تضحياتهم من "أجل جزائر قوية بمؤسساتها، لاسيما القاعدية المجالس الشعبية البلدية والولائية، لتكريس السيادة الشعبية، بحسب العديد من المرشحين.

كما تشهد الحملة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بشكل مكثف، لاسيما لغرض الدعاية للمرشحين والبرامج الانتخابية، من خلال نشر الصور والالتزامات والوعود والخطوط العريضة لبرامج مختلف القوائم الانتخابية.

ويرتقب ارتفاع مضطرب للحملة الانتخابية خلال الأيام المقبلة، حيث أكد عدد من المرشحين أنهم عازمون على "زيادة وتيرة الحملة لمحاولة إقناع الناخبين بالتصويت يوم 27 نوفمبر ومنحهم أصواتهم".

■ ق - م

بدأت وتيرة الحملة للانتخابات المحلية لـ 27 نوفمبر الجاري ترتفع شيئاً فشيئاً بولاية تيزي وزو، لاسيما من خلال اللقاءات الجوارية وعبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وقد استغل العديد من المرشحين من القوائم المستقلة والحزبية، الأجواء الملائمة نسبياً، يومي الجمعة والسبت الماضيين، للانتقال إلى القرى والأحياء للقاء المواطنين ومحاولة إقناعهم بمنحهم أصواتهم، وفق ما علم لدى المعنيين.

ولم تؤثر الأمطار المتساقطة بقوة منذ يوم أمس الأحد، على سير الحملة، حيث يواصل المرشحون حملتهم وكلمهم عزيمة وتصميم على انتزاع المقاعد المتنافس عليها، حيث لم يترددوا في الذهاب مباشرة إلى المواطن، في المقاهي والأماكن العامة وحتى في وسط الشارع.

كما استغل المرشحون مصادفة هذه الحملة مع شهر نوفمبر، الذي شهد اندلاع

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

LE FAIT DU JOUR

TIMIDE DÉMARRAGE, POURQUOI ?

Depuis le début de la campagne électorale pour les locales du 27 novembre, les chefs de file des partis sillonnent déjà différentes wilayas pour y animer des meetings populaires. Toutefois, l'adhésion de la population demeure timide, constate le politologue et enseignant universitaire Mohamed Hassen Daouadji.

« C'est surtout dans les localités situées en dehors de chefs-lieux de wilaya que les échos de la campagne se font attendre », a-t-il relevé. « Ce qui préoccupe nos concitoyens, dit-il, et particulièrement la classe moyenne et les couches les plus vulnérables de la société, c'est surtout l'envolée des prix des produits de consommation, y compris ceux de première nécessité. » Le pouvoir d'achat, « sérieusement fragilisé » par la crise sanitaire ayant provoqué la cessation d'activités professionnelles, est une « source d'inquiétude et d'agacement pour les ménages », indique le politologue. Autre facteur, « l'inexpérience » des candidats qui participent pour la première fois à une élection et « qui doi-

vent ainsi s'initier aux méthodes de mobilisation des foules, de contact avec les citoyens dans l'espoir de rallier à leur projet électoral ». « Ce qui n'est pas une sinécure, car même si les prémices du changement en termes de gouvernance locale et de prise en charge des préoccupations des populations sont bien là, il reste encore beaucoup à faire en matière d'émergence de la culture électorale dans son versant réconciliant le citoyen avec l'urne », a-t-il expliqué. En outre, si les moments forts de l'ambiance électorale ne sont pas encore au rendez-vous, cela est dû au fait que l'opinion publique est centrée sur des « sujets d'actualité, comme l'affaire du lâche assassinat des trois ressortissants algériens, lors du



Instaurer une gouvernance locale au diapason des attentes de la base citoyenne.

bombardement de leur camion ». Interrogé sur les contenus des discours électoraux développés par les partis en campagne, l'universitaire y trouve des « motifs à satisfaction », dans la mesure où ces discours « attestent de l'évolution de la conscience politique quant aux défis à relever au niveau

local ». Instaurer une gouvernance locale au diapason des attentes de la base citoyenne, transparence dans la gestion, dynamisation de la vie socioéconomique, lutte contre la bureaucratie, la corruption et autre passe-droit sont parmi les engagements phares à chaque fois réitérés

par les leaders des partis politiques en tournée à travers le pays. Quant à l'enjeu de la participation, Daouadji se dit convaincu que celle-ci sera « supérieure » au taux enregistré, lors des dernières législatives du 12 juin.

Karim Aoudia

CAMPAGNE ÉLECTORALE À TIZI OUZOU

ÇA PASSE SUR FACEBOOK

LES CANDIDATS ne sont pas sur le terrain. Ils sont tous sur Facebook. D'ailleurs, les panneaux d'affichage n'attirent plus grand monde.

■ **KAMEL BOUDJADI**

Ce n'est plus comme avant. Les présentes élections locales connaissent une campagne différente de ce qui était en cours dans le passé. Rares sont les candidats qui tiennent des meetings. Rares sont les candidats qui se bousculent pour percer sur les médias traditionnels. Les recettes ne portent plus, selon beaucoup de candidats que nous avons joints. Aujourd'hui, la campagne, qui patine dans les espaces réservés et les meetings, chauffe plutôt du côté des réseaux sociaux. Tous les candidats ont ouvert des pages Facebook. C'est la tendance.

En effet, les candidats ne sont plus chauds pour les méthodes traditionnelles de campagne. «Je ne sais même pas où se trouvent les panneaux d'affichage. je m'en fous. ça ne m'intéresse pas d'afficher ma photo sur ces tableaux. C'est zéro impact sur les électeurs», explique Mourad, un candidat indépendant. Aujourd'hui, la campagne s'anime sur Facebook. Les pages des candidats fleurissent. Des petites phrases accrocheuses; de petits slogans pertinents; tout est tra-



Le nouveau terrain est sur Facebook

vaillé sur le chapitre de la communication Web. Il devient très clair que c'est la nouvelle génération qui prend le relais dans les listes, mais aussi dans le travail de communication des campagnes.

«Les électeurs d'aujourd'hui sont à chercher sur Facebook. Il faut frapper à la porte de leurs «comptes» en leur envoyant des invitations ou en les attirant vers les pages ouvertes par les

candidats», ajoute un autre candidat qui mise sur les jeunes. Le défi, aujourd'hui, est, en effet, d'attirer les jeunes vers les bureaux de vote. Pour ce faire, beaucoup de candidats commencent à comprendre l'importance de la communication professionnelle. «Moi, mon slogan, je l'ai travaillé avec une équipe de spécialistes de la Com. Une boîte privée qui a même travaillé mon poster.

À présent, c'est terminé les affichages sur les murs. Ça fait même péjoratif et répugnant», explique un autre candidat d'une liste indépendante.

Ainsi, l'absence des candidats sur le terrain après 6 jours de campagne s'explique très simplement. Ils sont tous sur Facebook. D'ailleurs, les panneaux d'affichage n'attirent plus grand monde au point que certains jeunes sont déçus.

«Dommage, il n'y a plus de poster à déchirer. Je suis déçu. Au moins on trouvait ce moyen pour leur signifier qu'on ne les croit pas et on n'attend rien d'eux», ironise un jeune dans un village de la commune de Tizirt. Même les campagnes de proximité sont abandonnées. «Les candidats ne viennent plus nous parler dans les villages. Les places des villages sont vides. On n'a même pas de meetings pour rire un peu», ajoute-t-il.

«C'est justement cet héritage du passé que je veux fuir. Les gens ont fini par ne plus croire aux candidats qui viennent pérorer sur les places des villages et dans les meetings. Aller sur ce chemin, aujourd'hui, c'est s'exposer au ricanelement des gens.

C'est une méthode tuée par les fausses promesses», explique un jeune candidat qui a entamé sa campagne de réseautage sur Facebook. «Les gens ne votent pas parce qu'ils ne sont plus dupes. Ils savent déceler la vérité du mensonge. Ils reconnaissent le compétent et reconnaissent aussi les menteurs professionnels», affirme un autre jeune candidat.

K.B.

Constances

Les locales, c'est vraiment spécial !



Slimane Laouari
laouarisliman@gmail.com

La question a tellement fait débat qu'elle a intégré la tradition. C'est maintenant une certitude, elle est là à l'orée de chaque scrutin local. Il arrive souvent qu'elle devance tout le reste des questions qui accompagnent une élection. La « participation » est systématiquement l'enjeu principal des élections algériennes. Elle relègue alors les prévisions, la campagne, le déroulement et les... résultats au second plan. Une fois le corps électoral convoqué par le chef de l'État et parfois bien avant, les interrogations commencent plutôt sur ceux qui vont y aller, ceux qui vont boycotter et ceux qui vont s'abstenir. Bien évidemment, l'argument passe-montagne de ces derniers, ils ne vont pas le chercher loin. La bonne affaire : on peut bouder les scrutins nationaux parce qu'ils sont « politiques » mais il faut être présent aux municipales et aux wilayales parce que c'est un vote « en relation direct avec le citoyen ». L'argument n'est pas farfelu, reste la bonne ou la mauvaise foi qu'on y met. On l'a parfois sorti avec sincérité mais souvent, il a servi à cacher d'autres motivations : les partis ne peuvent pas entretenir un potentiel militant et de soutiens intéressés sans être dans la compétition électorale qui en offre les débouchés et fait évoluer les carrières. Mais les élections ne se font pas uniquement avec les entreprises politiques. Elles se

font aussi avec les candidats. Ce sont généralement eux qui donne du crédit au choix de la participation aux locales quand, politiquement, on n'assume pas les autres scrutins parce que convaincus qu'ils ne changeront rien à la situation du pays où les enjeux et les solutions sont d'une tout autre nature. Alors quand des femmes et des hommes, dont les compétences et la rigueur morale sont de notoriété publique, viennent vous dire qu'ils se présentent parce que, dans leur localité, ils peuvent être utiles et faire bouger quelques lignes, il est difficile de ne pas les écouter. Et ça fait une opinion plus large... des électeurs pas forcément acquis à la démarche générale mais vont mettre un bulletin dans l'urne parce qu'eux aussi espèrent voir changer quelque chose dans leur quotidien. De toute façon, ce n'est déjà pas sûr avec ceux qu'ils choisissent en connaissance de cause. Alors, ils vont éviter le pire en barrant la route à ceux qu'ils rejettent pour l'ensemble de leurs états de services personnels ou de la chapelette qu'ils représentent.

S. L.